الجمهورية التونسية
المدة النيابية الثانية
مجلس نواب الشعب
الدورة العادية الأولى 2019-2020

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان

عند أول طلب المبرم بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف في صندوق "إفريقيا ننمو معا" والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز شبكة نقل الكهرباء – المخطط الثالث عشر (عدد 2020/24)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 13 فيفري 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 20 فيفري 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاق الضمان.
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 01 أفريل 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 27 أفريل 2020

رئيس اللجنة: عياض اللومي

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي **مقرر اللجنة: فيصـــل دربـال**

مقرر مساعد: هشام العجبوني مقرر مساعد: غازي القروي

نظر اللجنة في مشروع القانون

- **تاريخ الإحالة على اللجنة :** 20 فيفري 2020
- **جلسات اللجنة :**

- جلسة يوم 01 أفريل 2020: النظر في مشروع القانون.
- جلسة يوم 15 أفريل 2020: الاستماع إلى السيد وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي والسيد رئيس مدير عام الشركة التونسية للكهرباء والغاز.
- جلسة يوم 22 أفريل 2020: التصويت على نص مشروع القانون.
- جلسة يوم 27 أفريل 2020: عرض التقرير على المصادقة

- **قرار اللجنة :** الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

(06 نعم، 01 محتفظ، 00 رافض)

- **تاريخ إنهاء الأشغال :** 27 أفريل 2020

رئيس اللجنة : عياض اللومي

مقرر اللجنة : فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان

عند أول طلب المبرم بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف في صندوق "إفريقيا ننمو معا" والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز شبكة نقل الكهرباء – المخطط الثالث عشر (عدد 2020/24)

أولا: تقديم مشروع القانون:

تم إبرام اتفاق ضمان عند أول طلب بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية بصفته الجهة المكلفة بالتصرف في صندوق "إفريقيا ننمو معا" بتونس في 17 ديسمبر 2019 بخصوص اتفاق القرض المبرم في نفس اليوم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الإفريقي للتنمية بمبلغ لا يتجاوز 30 مليون أورو للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز شبكة نقل الكهرباء ـ المخطط الثالث عشر.

I ـ أهداف المشروع:

يهدف المشروع المبرمج بالمخطط الثالث عشر للشركة التونسية للكهرباء والغاز والمخطط التنموي للفترة 2016 - 2020 إلى تهيئة ودعم الشبكة الوطنية لنقل الكهرباء من أجل تغطية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتدخل المشروع في 5 ولايات: بنزرت وبن عروس وسوسة وصفاقس وقابس. كما سيساهم هذا المشروع في تحسين الخدمات المقدمة من الشركة وتحقيق الانتقال الطاقي وتسهيل إدماج الطاقات المتجددة ضمن مصادر الطاقة بنسبة 30 % في أفق سنة 2030 مقارنة بـ 3 % حاليا. وسيستفيد من هذا المشروع بطريقة مباشرة حوالي 400 ألف منتفع من متساكني الولايات المذكورة، كما سيُفتح المجال أمام المؤسسات التونسية للمشاركة في إنجاز الأشغال المبرمجة في هذا المشروع.

II ـ مكونات المشروع:

يحتوي المشروع على عنصرين (أ) البنية التحية الكهربائية و(ب) التصرف في المشروع.

(أ) البنية التحتية الكهربائية:

1) إنجاز محطات مصفحة الجهد العالي: يشمل هذا العنصر الأنشطة التالية: دراسة، صناعة، تجارب لدى المصنع، تزويد، هندسة مدنية، نقل المعدات، تركيب، تجارب وتشغيل:

- 04 محطات جديدة جهد عالي/جهد متوسط،
- 01 محطة جديدة جهد عالي،
- تجديد 03 محطات جهد عالي في طور الاستغلال،
- توسعة 02 محطتين جهد عالي/ جهد متوسط في طور الاستغلال،
- 03 محطات متنقلة جديدة جهد عالي /جهد متوسط،
- 13 محول جهد عالي/ جهد متوسط و01 محول جهد عالي/ جهد عالي.

2) إنجاز خطوط هوائية وكوابل تحت أرضية جهد عالي: يشمل هذا العنصر الأنشطة التالية: دراسة، صناعة، تجارب لدى المصنع، تزويد، هندسة مدنية، نقل المعدات، تركيب، تجارب وتشغيل لحوالي 31 كلم من الكوابل تحت أرضية جهد عالي.

3) إنجاز أنظمة التحكم والاتصالات: يشمل هذا العنصر الأنشطة التالية: دراسة، صناعة، تجارب لدى المصنع، تزويد، نقل المعدات، تركيب، تجارب وتشغيل أنظمة التحكم والاتصالات لكامل محطات نقل الكهرباء (المصفحة والعادية) موضوع المخطط الثالث عشر.

(ب) التصرف في المشروع:

يحتوي هذا العنصر على الأنشطة المتعلقة باقتناء الأراضي والتسوية العقارية ومراقبة الأشغال والوسائل اللوجستية والتدقيق المالي.

III ـ كلفة المشروع والتمويل:

تقدّر الكلفة المالية للمشروع (دون اعتبار الأداءات) بـ 290 مليون أورو أي ما يعادل 992 مليون دينار تونسي. ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 108 مليون أورو (37,25 %) وبقرض آخر قدره 30 مليون أورو (10,35 %) عن طريق صندوق "إفريقيا ننمو معا" الذي يتصرف في موارده البنك الإفريقي للتنمية. كما يساهم البنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروع بقرض قدره 121 مليون أورو (41,7 %)، إضافة إلى تمويل ذاتي من الشركة التونسية للكهرباء والغاز يقدّر بـ 31 مليون أورو (10,7 %).

IV ـ الشروط المالية للقرض:

- نسبة الفائدة: 0,345 % عند اقتناء القرض = (اليوريبور 6 أشهر متغير (مع إمكانية تثبيت اليوريبور) = 0,355 - %، يُضاف إليه هامش التعاقد قار = 0,8 %، يُضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك مُتغير = 0,1 - %)،

- عمولة افتتاح: 0,25 % تحتسب على المبلغ الجملي للقرض ويتم سدادها في مناسبة واحدة عند أو سحب من القرض،

- عمولة التعهّد: 0,25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب تطبق بعد 60 يوم من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدّد في نهاية كل سداسي،

- فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال،
- الضمان: ضمان الدولة عند أول طلب.

IV ـ روزنامة إنجاز المشروع:

سيتم إنجاز المشروع خلال الفترة 2020 - 2024.

ثانيا: أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 01 أفريل 2020 عبر التواصل عن بعد للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب ووثيقة اتفاق القرض.

وأكّد النواب خلال تدخلاتهم على أهمية القرض موضوع اتفاق الضمان معتبرين أنه إيجابي في الاتجاه العام وبنسبة فائدة ومدة سداد معقولة. وطرحوا عدد من التساؤلات تتعلق بالخصوص بالوضعية المالية الصعبة للشركة وبقدرتها على المساهمة في هذا القرض وكذلك على سداد ديونها بحكم أن أموالها الذاتية سلبية وبحكم تفاقم ديونها إزاء الدولة. وجدّدوا تأكيدهم بضرورة أن تلتزم الدولة بخلاص ديون الشركة لتمكينها من القيام بمشاريعها وبرامجها دون الحاجة إلى الاقتراض.

ثم عقدت اللجنة جلسة يوم 15 أفريل 2020 للاستماع إلى السيد وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي والسيد رئيس مدير عام الشركة التونسية للكهرباء والغاز عبر التخاطب عن بعد.

وبيّن السيد الوزير لدى تدخله أن نمو الطلب على الكهرباء هو الدافع وراء القيام بمشاريع هامة لتوسيع الشبكة وجعلها قادرة على إدراج كميات جديدة من الطاقات المتجددة. وقدّم كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل مشروع تهيئة وتجهيز شبكة نقل الكهرباء ضمن المخطط الثالث عشر، وعدّد جملة المشاريع المرتبطة به والتي تهم إنجاز محطات مصفحة الجهد العالي وهي محطات جديدة جهد عالي/جهد متوسط بكل من الزهرة وفوشانة وشط مريم وسيدي صالح بصفاقس ومحطة جديدة جهد عالي بالجم وثلاثة محطات متنقلة جهد عالي/جهد متوسط و13 محول جهد عالي/ جهد متوسط ومحول جهد عالي/ جهد عالي. وأفاد أنه سيتم إنجاز أنظمة التحكم والاتصالات والتي تشتمل على عديد الأنشطة بدءا من الدراسة إلى التركيب والتجارب وتشغيل أنظمة

التحكم والاتصالات لكامل محطات نقل الكهرباء (المصفحة والعادية) موضوع المخطط الثالث عشر.

وتطرق إلى الوضعية المالية الصعبة للشركة والتي مردها تفاقم ديونها تجاه حرفائها نتيجة عدم خلاص فواتير الاستهلاك وكذلك ارتفاع معدل أسعار البيع التي لا تغطي أكثر من 70 أو 75% من كلفة الكهرباء وأكثر من 50% من كلفة الغاز. وأشار إلى تواصل المفاوضات مع وزارة المالية قصد خلاص مستحقات الشركة لسنوات 2017 و2018 و2019 لتغطية العجز على مستوى ميزانية الشركة وتمكينها من القيام ببرامجها ومشاريعها باعتبارها محركا للاقتصاد الوطني والداعم الأساسي للمؤسسات الصناعية والخدماتية في دورها الاقتصادي والتنموي.

وخلال النقاش، جدّد جل النواب تأكيدهم على دور هذه الشركة كقاطرة للتنمية في البلاد معتبرين أنه يتوجب دعمها ومساندتها لإنجاز مشاريعها وتقدموا بعدد من الاستيضاحات والملاحظات يمكن تلخيصها في ما يلي:

- قدرة الشركة على تمويل جزء من المشاريع المعنية بموارد ذاتية سلبية،

- كيفية تعاملها مع تفاقم ديونها خاصة لدى الدولة وقيمة المستحقات التي يمكن أن تحل إشكاليات العجز الذي تعاني منه،

- برامج الشركة للتصدي للمعتدين على الشبكة نتيجة السرقات والغش في العداد،

- برامجها للقيام بحملات للاستخلاص تهم كل الحرفاء من مواطنين وشركات،

- ضرورة فتح ملف امتياز مجانية الكهرباء لأعوان الشركة بما يكرس عدم المساواة بين المواطنين،

- التفكير في وضع استراتيجية للطاقات المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية،

- دواعي الارتفاع المتواصل في سعر تكلفة الكهرباء رغم انخفاض سعر البترول على المستوى العالمي وتحمل الحرفاء لعجز ميزانية الشركة.

- ضرورة نشر الشركة لقوائمها المالية قبل موفى أوت من كل سنة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية مثلما ينص عليه القانون المتعلق بالمساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية إضافة إلى توجيهها إلى مجلس نواب الشعب لتكون القرارات التي يتم اتخاذها صادرة على ضوء معطيات مالية صادقة طبقا للتشريعات الجاري بها العمل.

وفي ردوده، بيّن السيد الوزير أهمية دور الشركة في مسار التنمية بالبلاد وأكّد على أهمية مواصلة العمل لتغطي الشبكة الكهربائية كل مناطق الجمهورية وتقدم خدماتها لجميع المواطنين وبأسعار معقولة. وجدّد تأكيده على ضرورة دعم الشبكة وتطويرها قصد تغطية الطلب المتصاعد في الكهرباء وتحسين الخدمات المسداة والتقليص في نسبة الضياع الكهربائي، علاوة على جعلها جاهزة وعلى استعداد تام لإنجاح الانتقال الطاقي واعتماد الطاقات المتجددة.

وفي ردوده حول التساؤل المتعلق بتسعيرة الكهرباء، أوضح السيد الوزير أن أسعار بيع الكهرباء لا تغطي كلفة الإنتاج وهي متغيرة من سنة إلى أخرى نظرا لارتباطها بسعر الغاز الطبيعي الذي يعتبر المكون الأساسي (69%) وحوالي 30% كإنتاج الوطني، معتبرا أنه لا يمكن الربط بين تراجع أسعار البترول وتراجع أسعار الغاز وبالتالي تأثيرها على كلفة الكهرباء لأن الفارق الزمني يصل إلى تسعة أشهر. وأضاف أن عجز الشركة سيتقلص مقارنة مع سنة 2019 باعتبار وأن معدل الأسعار الحالية للبترول يطابق تقريبا معدل 50 دولار لبرميل النفط الخام.

وأفاد بخصوص توجه الشركة لاعتماد الطاقة الشمسية، أن هناك عديد المشاريع في مجال الطاقة الشمسية في إطار اللزمات والتراخيص والإنتاج الذاتي وأن الشركة لا بد أن تساهم في الاستثمار في استغلال الطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء. واعتبر أهمية أن يكون هناك توازن في استثمار الشركة لإنتاج الكهرباء من خلال الطاقات التقليدية والطاقات المتجددة.

وحول تحمل الحرفاء لعجز ميزانية الشركة ، أوضح السيد رئيس مدير عام الشركة أن ديون الشركة تبلغ حوالي 700 مليون دينار لدى الحرفاء العاديين على رقم معاملات يتجاوز 5500 مليون دينار وهي عنصر يتم إبرازه على مستوى القوائم المالية ولا يتحملها الحرفاء. وجدّد تأكيده على مجهود الشركة المتواصل لاستخلاص الديون التي تراكمت خاصة بعد الثورة بالنظر إلى معادلة بين إمكانيات الشركة والوسائل المتوفرة لديها وإنجاز مخططات الاستخلاص.

وفي ما يتعلق بالتصدي للاعتداءات التي تطال الشبكة، أكّد أن هناك برنامج متواصل للتقليص في الفاقد التجاري مشيرا إلى أهمية معاضدة ذلك بنصوص تشريعية لمقاومة ظاهرة اختلاس الكهرباء والاعتداءات التي تطال الشبكة وأعوان الشركة.

وفي ما يتعلق بالامتياز الممنوح لأعوان الشركة بالتمتع بمجانية الكهرباء، أوضح أن هذا الجانب النفعي للأعوان يندرج ضمن عناصر التأجير وهو منصوص عليه ضمن قانونها الأساسي على غرار عديد المؤسسات الأخرى وكذلك مثيلاتها بأغلب دول العالم مشيرا إلى وجود سقف للاستهلاك المجاني للكهرباء لأعوان الشركة.

هذا واجتمعت اللجنة مجددا يومي 22 و27 أفريل 2020 للتصويت على نص مشروع القانون ولعرض تقريرها حول مشروع القانون وقد تمت المصادقة عليه وإحالته للجلسة العامة.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة

مقرر اللجنة

عياض اللومي

فيصل دربال